المراحل التي مر بها مفهوم التنمية

إعداد

أ.د / حسام جاد الرب

أستاذ ورئيس قسم الجغرافيا

كلية الآداب– جامعة أسيوط

مر مفهوم التنمية بعدة مراحل وأهم هذه المراحل هي:

[1] التنمية الاقتصادية:

برز مفهوم التنمية بداية في علم الاقتصاد حيث استخدم للدلالةعلىعملية إحداث مجموعة من التغيرات الجذرية في مجتمع معين،بهدف إكساب ذلك المجتمع القدرة على التطور الذاتي المستمربمعدل يضمن التحسن المتزايد في نوعية الحياة لكل أفراده،بمعنى زيادة قدرة المجتمع على الاستجابة للحاجات الأساسيةوالحاجات المتزايدة لأعضائه بالصورة التي تكفل زيادة درجاتإشباع تلك الحاجات عن طريق الترشيد المستمر لاستغلال الموارداالاقتصادية المتاحة، وحسن توزيع عائد ذلك الاستغلال.

وقد أشار **تورنر Turner** أن الدراساتالمتعلقة بالتنمية يجب أن تشمل على الأقل على نحو 14 مجالاً حيث يمكن تصنيفها إلى قطاعين رئيسيينهما:

أولاً: تلك التي لها علاقة بالتنمية الاقتصادية وتشمل مايلي:

(1) النمو الاقتصادي

(2) التكنولوجيا

(3) الاستقلال من القيود الأجنبية

(4) كمية الواردات

ثانيًا: تلك التي لها علاقة بالتغير في المستوى الثقافي والاجتماعي وتشمل مايلي:

(5) الدين

(6) الثقافة

(7) توزيع الدخل

(8) الخصائص الديموجرافية

(9) كفاءة العمل والأداء

(10) المستوى الثقافي

(11) وجود القيادة

(12) المشاركة السياسية

(13) الاستقرار السياسي
(14) الدور العسكري.

[2] التنمية البشرية:

ظهر مفهوم التنمية البشرية كنتيجة لتطور مفهوم التنمية الاقتصادية الذي امتد ليشمل الموارد البشرية، وقد اهتم هذا المفهوم بدعم القدرات الخاصة بالفرد الذي يتكون منه المجتمع، وقياس درجة مستوى معيشة هذا الفرد، ومدى تحسن أوضاعه المعيشية في المجتمع الذي ينتمي إليه واختلفت أيضًا المفاهيم حول هذا المصطلح وبدأت تتطور بتطور الفكر الإنساني وتطور الأمم وتقدمها بعدما كان يعتقد بأن التنمية البشريةمجرد إشباع مادي قد يرغب في تحقيقه الفرد في مجتمعه حتى يصل إلى مرحلة الكمال أو الرفاهية،وتستهدف التنمية البشرية تغيير القيم، والمعايير، والاتجاهات، والأنماط السلوكية لأفراد المجتمع بقصد تأهيلهم لتحقيق الأهداف التي يرغب المجتمع في تحقيقها.
وهناك العديد من الأسباب التي أدت إلى شيوع مفهوم التنمية البشرية كبديل عن التنمية الاقتصادية وهي:

- المشكلات الاجتماعية التي واجهت الدول الغربية حيث إنها على الرغم من تحسين مستوى المعيشة لغالبية السكان بها إلا أنها لم تتمكن من تصفية جيوب الفقر بها.
- انتشار عدد من المشاكل في الدول الصناعية مثل المخدرات وإدمان الكحوليات والتشرد والعنف وانهيار العلاقات الأسرية.
- الأزمة الاقتصادية في الثمانينات وبدء برامج التكيف الهيكلي في الدول النامية وما ترتب عليها من تحجيم لجهود التنمية البشرية فيها.
- الاهتمام الواسع بمشكلة تلوث البيئة منذ السبعينيات وشيوع مفاهيم جديدة مثل التنمية سليمة البيئة والتنمية المتواصلة أو التنمية المستدامة.

ولهذه الأسباب اكتسب مفهوم التنمية البشرية أهمية، خاصة وأن المفهوم يقوم على أن البشر هم الثروة الحقيقية وأن التنمية البشرية هي عملية توسيع خيارات البشر ولقد أشار الاقتصادي الهندي الأصل "**سن**" Sun على أنه يجب النظر إلى الناس بأنهم مركز كل أنشطة التنمية.
وردت العديد من التعاريف لمفهوم التنمية البشرية، منها ما ورد في مقدمة الإعلان العالمي عن حق التنمية الذي أُعتمد ونشر في عام 1986م، والذي يعتبر أن التنمية هي: "عملية اقتصادية واجتماعية وثقافية وسياسية شاملة تستهدف التحسين المستمر لرفاهية السكان بأسرهم والأفراد جميعهم على أساس مشاركتهم، النشطة والحرة والهادفة، في التنمية وفى التوزيع العادل للفوائد الناجمة عنها".
ووفق هذا التعريف فإن الإنسان هو الموضوع الأساسي في التنمية البشرية، وقد تناولت العديد من الدراسات والمؤتمرات التي حاولت تحدد مفهوم التنمية البشرية ودراسة أبعادها ومكوناتها وأنواعها وغاياتها، كإشباع الحاجات

المختلفة، ورفع مستوى المعيشة، ورفع مستوى التعليم، وتحسين نوعية حياة الإنسان الاجتماعية والاقتصادية والثقافية.

[3] التنمية المستدامة:

اتسع مفهوم التنميةحتى أصبحت التنمية بأشكالها المختلفة خيار استراتيجي مهم للرفاهية الشعوب والمجتمعات، في حين باتت التنمية المستدامة ضرورة واقعية ملحة لا بديل لها فإن هذا العالم أدرك بعد أن تفاقمت مشاكله أنه ماض في طريق يحتاج إلى تصحيح وان نموذج التنمية الحالي فيه تعدي على حقوق الأجيال القادمة لاسيما بعد أن ظهرت أزمات بيئية خطيرة مثل التغيرات المناخية والتصحر وقلة المياه العذبة وتقلص مساحات الغابات، وتلوث الماء والهواء، والفيضانات المدمرة الناتجة عن ارتفاع منسوب مياه البحار والأنهار، واستنفاد الموارد غير المتجددة لاسيما بعد أن مارس الإنسان ضغوطًا كبيرة على البيئة أدت إلى ظهور مشكلات بيئية تختلف حجمًا وخطورة حسب درجات النمو والتطور التي وصلت إليها الأمم، مما دفع بعدد من منتقدي ذلك النموذج التنموي إلى الدعوة إلى نموذج تنموي بديل مستدام يعمل على تحقيق الانسجام بين تحقيق الأهداف التنموية من جهة وحماية البيئة واستدامتها من جهة أخرى. لذا يرى بع الباحثين أن التنمية المستدامة ماهي إلا نموذج تنموي بديل عن نموذج التنمية السابق الذي كان يهدف إلى زيادة رفاهية الإنسان بالدرجة الأولى من وجهة نظر رأسمالية.

لقد بدأ المجتمع الدولي، منذ منتصف الثمانينات من القرن الماضي، يدرك مدى الحاجة إلى التنمية المستدامة وقد تظافرت الجهود السياسية والعلمية من أجل الحد من المشكلات البيئية التي ظهرت بجلاء خلال عقد التسعينيات من القرن المنصرم.

وقد ظهرت مفاهيم وتسميات مختلفة قبل أن ينضج مفهوم التنمية المستدامة الذي كان في بدايته عبارة عن صرخات أخذت تتعالى للمحافظة على البيئة وضمان حقوق الأجيال القادمة ثم ظهر ما يسمى "التنمية بدون تدمير" Development without Destruction الذي تبناه برنامج البيئة التابع للأمم المتحدة UNEP وكذلك مفهوم "التنمية الإيكولوجية" Eco-Development، وقد تبع ذلك عقد المؤتمرات والندوات العالمية، إلا أن أهم تقرير وضح منهجية التنمية المستدامة هو تقرير التنمية الإنسانية العالمي الصادر عام 1995م، ولاشك أن الاهتمام بالتنمية المستدامة جاء نتيجة طبيعية لتنامي المشكلات والتحديات التي تواجهها البشرية، وهذه المشكلات البيئية لها ثمن وكلما زادت حدة هذه المشكلات كلما كان الثمن باهضا وله انعكاسات سلبية على التنمية الاقتصادية والاجتماعية للدول المتضررة. ولعل أكثر الدول تضررًا من المشكلات البيئية الدول النامية التي ليست لها القدرات والإمكانيات الكافية لا على صعيد الوقاية ولا على صعيد العلاج.

ويتعامل البعض مع التنمية المستدامة من جانب أخلاقي لعلاقته بحقوق الأجيال القادمة، ويرى البعض أن التنمية المستدامة تعد رد فعل طبيعي للنظام الصناعي الرأسمالي الذي يبحث عن الربح دون النظر إلى الآثار المترتبة على ذلك، لذا تحاول التنمية المستدامة إصلاح أخطاء الأنظمة الرأسمالية التي لم تكن علاقتها طيبة مع البيئة ومكوناتها

التنمية المستدامة. واذا كانت الأخيرة تعني الاستعمال المثالي الفعال لجميع المصادر عناصر البيئة فإنها تركز من جانب أخر على وجود حياة أفضل ورفاهية أعلى لكل فرد في المجتمع الحاضر والمجتمع المستقبلي أي أنها بعبارة أخرى لا تحتكر موارد البيئة للأجيال القادمة فقط دون النظر إلى احتياجات العالم الحاضر.

مفهوم التنمية عند البروفيسور (كيم) الأستاذ بجامعة كارولينا الأمريكية

يرى البروفيسور (كيم) الأستاذ بجامعة كارولينا الأمريكية إن مصطلح التنمية عمومًا سواء أكانت اقتصادية أم اجتماعية أم سياسية أم ثقافية لا يوجد على ظهر الأرض مجتمع بلغ التنمية، فالدنيا كلها لازالت متخلفة طالما التنمية هي وضع مثالي، وبالتالي فمصطلح – مجتمع نامٍ – مصطلح خاطئ، فالمجتمعات يمكن فقط أن يقارن ببعض فيما يتعلق بالمتغيرات أو الخصائص البنائية التي تحدد درجة مرونتها البنائية، وعلى أساس هذه المرونة يمكن تسميتها أو تقسيمها على مجتمعات أكثر أو أقل تقدمًا في عملية التنمية. ونلاحظ كذلك خطأ يشابه ذلك، فالاقتصاد أو بمجتمع معين قد ينمو ولكنالمجتمع هو الذي يتنامى وكذلك قد تتغيرالمؤسسات أو قد يتغير السلوك السياسيولكنالمجتمع هو الذي يتنامى وبالتالي فالتنمية المجتمعية هي التنمية والتغييرات الأخرى في المؤسسات الاجتماعية هي فقط جوانب من التنمية المجتمعية.

مفهوم النمو الاقتصادي والتنمية:

بذلت الكثير من المحاولات لتحديد لمفهوم التنمية، حتى غدا هذا المفهوم من المفاهيم الشائعة لدى الأفراد أو الهيئات، هذا بعد أن تعددت مفاهيمها لدرجة أحدثت نوع من الخلط بينها وبين مفاهيم أخربكالتطور والتقدم والنمو الاقتصادي.يفرقالاقتصاديون بين مفهومي النمو الاقتصادي**Economic Growth**،**والتنمية Development.**

ويعد الاقتصادي "**شومبيتر**" أول من حاول التمييز بين النمو الاقتصادي والتنمية. فالنمو يحدث عادة بسبب نمو السكان والثروة والادخار، في حين أن التنمية تنتج من التقدم والابتكار المرتبطة بالتقدم العلمي والتكنولوجي، وأن النمو يتمثل في حدوث تغيرات كمية في بعض المتغيرات الاقتصادية. أما التنمية فتتضمن حدوث تغيراتنوعية في هذه المتغيرات. ويتضح من ذلك أن النمو الاقتصادي يسبق التنمية وهو ظاهرة تحدث في المدى القصير، في حين أن التنمية لا تحل إلا على المدى الطويل، ولا يمكن الحكم عليها إلا بعد مضي فترة زمنية طويلة نسبيًا.

والنمو Growthهو عملية زيادة تلقائية ثابتة مستمرة وتطور بطئ تدريجي يحدث في جانب معين من جوانب الحياة، أما **التنمية Development** فعبارة عن عملية تحقيق زيادة تراكمية متعمدة ودائمةتتم من خلال خطط تنموية واستراتيجيات مستقبلية تحدث عبر فترة من الزمن وتحتاج إلى دفعة قوية عن طريق جهود منظمة تخرج المجتمع من حالة الركود والتخلف إلى حالة التقدم والنمو. ويشير تقرير الأمم المتحدة إلى أن مشكلة البلاد المتخلفة ليست في حاجتها إلى مجرد النمو، وإنما في حاجتها للتنمية سواء الاقتصادية أو الاجتماعية بالأسلوب الكيفي والكمي.

عناصر النمو الاقتصادي والتنمية:

يوجد عدة عناصر يجب تناولها عند المباشرة بأي عملية نمو أو تنمية سواء أكانت قصيرة أم طويلة الأجل وهذه العناصر ستلازم المخططين ومنفذي العملية التنموية باستمراروتساعد في نفس الوقت متخذي القرار وأهم هذه العناصر هي: الموارد الطبيعية، رأس المال، العمالة، التكنولوجيا، والإدارة.

[1] الموارد الطبيعية:تتمثل في العناصر الرئيسية للبيئة الطبيعية وهي التي وجدت بدون تدخل الإنسان في وجودها، ومن أمثلتها مظاهر السطح والتربة والنبات الطبيعي والحيوان البري والموارد المائية والثروة المعدنية وغيرها.

يعد هذا العنصر مساعدًا رئيسيًا لإتمام عملية التنمية فتوفر الموارد الطبيعية يجعل الدولة تصل إلى أهدافها التنموية، مع التأكيد بأنه ليس شرطًا أن تتوفر الموارد الطبيعيةلقيام عملية التنمية حيث يعوض غياب هذه الثروات الطبيعية توف عنصر التكنولوجيا والبحث العلمي، فهناك من الدول التي لا تمتلك الثروات الطبيعية لكنها عملاق اقتصادي كاليابان، بينما معظم الدول العربية تضم كميات هائلة من الثروات الطبيعية لكن هذه الدول ما زالت نامية.

تتميز الموارد الطبيعية بعدة خصائص أهمها.

(أ) الندرةScarcity:

تتسم الموارد في معظمها بالندرة النسبية لزيادة الطلب عليها الناتج عن الزيادة المطردة في عدد السكان من جهة، وزيادة الاستهلاك الناتجة عن ارتفاع مستوى المعيشة من جهة أخرى.

وقد تحدث ندرة في الموارد لأسباب سياسية أو عسكرية، لذلك ينبغي البحث عن حلول لمواجهة هذه الندرة من خلال البحث عن المعادن ومصادر الطاقة، واستصلاح الأراضي الزراعية، وإنشاء العديد من مشاريع التنمية، وهذا يتطلب ضرورة استخدام تكنولوجيا متقدمة ورأس مال كبير.

(ب) عدم التكافؤ في التوزيع:

تتسم الموارد الطبيعية بعدم تكافؤ توزيعها الجغرافي على سطح الأرض، حيث توجد مناطق غنية بالموارد الطبيعية، وأخرى فقيرة، وثالثة تنعدم فيها هذه الموارد.

(ج) ديناميكية الموارد:

تتصف الموارد بأنها ذات أهمية متغيرة عبر الزمان، وذلك في ضوء الاكتشافات العلمية الحديثة، وتطور التكنولوجيا في مختلف المجالات، ويرتبط بذلك تطور عادات وتقاليد المجتمع الذي يعيش فيه الإنسان ويتأثر به. وقد انعكس ذلك على مطالب الإنسان واحتياجاته، فعلى الرغم أن معطيات الطبيعة ثابتة، إلا أن الموارد متغيرة بلا حدود فتاريخ استخدام الإنسان للموارد هو سلسلة متصلة من الاكتشافات، ومن هنا تختلف الأهمية النسبية للموارد من مجتمع لآخر، فقد يوجد موردًا له قيمة كبيرة في مجتمع ما قد يكون غير ذلك في مجتمع لآخر.

[2] رأس المال:

ويقصد هنا وسائل الإنتاج المناسبة كمًا ونوعًا بما في ذلك مستلزمات الاستفادة منها، أن عرض رأس المال يعتمد على مستوى الادخار وهذا الادخار يشكل الفرق بين الدخل والإنفاق، فالدولة الفقيرة تعاني من قلة رؤوس الأموال ذلك لأن الناس ينفقون معظم دخولهم على الاستهلاك.

[3] العمالة:

إن الكفاءة والخبرة شرطان لابد منهما لكي تستطيع العمالة التعامل مع طرق ووسائل الإنتاج الحديثة، وبعبارة أخرى إن الأعداد الهائلة من العمالة غير المدربة وغير الماهرة أي التي لا قدرة لها على التعامل مع الآلات والتكنولوجيا الحديثة، قد تشكل عائقًا أمام التنمية الاقتصادية ويظهر هذا واضحا في كثير من الدول التي تعاني من البطالة وتوظيف عمالة أجنبية ماهرة فيقطاعات العمل كافة خصوصًا الصناعة والخدمات فضلاً عن أصحاب الكفاءات كأساتذة الجامعات والأطباء والمهندسين.

[4] التكنولوجيا:

تعد التكنولوجيا هي طريق التنمية الأساسي فمعظم الدول التي تقدمت ونمت اعتمدت على البحث العلمي والأساليب التكنولوجية وبدأت من حيث إنتهى الأخرون، فمنذ بداية الثورة الصناعية في أوروبا في القرن التاسع عشر والعالم الثالث يعتمد تمامًا على العالم المتقدم في الحصول على ما يحتاج إليه من تكنولوجيات. وفي الوقت الحاضر على الرغم من أن بعض الدول النامية تستطيع أن تمد الدول النامية الأخرى بما تحتاج إليه من تكنولوجيات، ولكن الاعتماد على الدول المتقدمة لا يزال قائمًا ولاسيما في التكنولوجيات المتقدمة. ومعظم الآلات التي تصنع في الدول المتقدمة لا تلائم احتياجات وظروف الدول النامية فالآلات الحديثة تحتاج إلى رؤوس أموال كبيرة كما أنها توفر العمالة، بينما في الدول النامية هناك حاجة إلى تشغيل الأيدي العاملة ونقص في رؤوس الأموال.

والتكنولوجيا تعني معرفة الطرق والوسائل الكفيلة بتحويل الخامات إلى سلع وخدمات ويظهر هنا دور التكنولوجيا أكثر من ظهوره في اختراع أنواع جديدة من السلع أو تطوير الموجود منها، وبعبارة أخرى فإن عناصر الإنتاجوالتي تشمل:الأرض والعمل ورأس المال بحاجة إلى أنواع عديدة من التكنولوجيا التي تنتج العديد من السلع والخدمات.

[5] الإدارة:

تعد الإدارة هي مفتاح أي تقدم وتنمية، حيث يجب أن يتحلى القائمين على إدارة المشروعات الاقتصادية الإنتاجية والخدمية بالمهارة لإدارة فريق العمل والمرونة بما يتماشى معالصالح العام من خلال زيادة الإنتاج مع مراعاة عادات وتقاليد وأعراف ومعتقدات المجتمع.